

Challenges of Implementing Accounting Standards in Small Enterprises "A Field Study on a Group of Small Enterprises in the City of Sirte"

Adel Abdel Hadi Mohammed Al-Sudani ^{*1}, Al-Mabrouk Faraj Awad Hassan ²
^{1,2} Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Sirte, Sirte, Libya
adel.elssodani@su.edu.ly

تحديات تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغيرة
" دراسة ميدانية على مجموعة من المشروعات الصغيرة في مدينة سرت "

عادل عبد الهادي محمد السوداني*¹، المبروك فرج عوض حسن²
^{1,2} قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، سرت، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2025-06-05 تاريخ القبول: 2025-07-10 تاريخ النشر: 2025-07-19

Abstract:

This study aimed to analyze the structural impact of challenges hindering the application of accounting standards in Small and Medium Enterprises (SMEs) in the city of Sirte, Libya, and to prioritize them according to their degree of influence. To achieve this objective, the study employed a descriptive-analytical approach with a correlational focus. Data were collected via a questionnaire distributed to a random sample of 80 SME owners and financial managers, and were analyzed using Multiple Regression Analysis. The statistical analysis revealed a hierarchical impact of the challenges. Financial challenges ranked first as the most significant obstacle, followed by cognitive challenges in second place, and technical challenges in third. Conversely, the model did not find a statistically significant impact for administrative and regulatory challenges. Based on this structural ranking, the study provides targeted recommendations to governmental bodies to offer financial support and improve technological infrastructure, and to professional accounting bodies to intensify training and awareness programs, aiming to directly address the most critical obstacles.

Keywords: Accounting standards, small projects, financial challenges, cognitive challenges, technical challenges.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأثر الهيكلي للتحديات التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغيرة بمدينة سرت، وتحديد أولوياتها من حيث درجة التأثير. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ذي التوجه الارتباطي، باستخدام استبانة وزعت على عينة عشوائية مكونة من 80 مفردة من أصحاب المشروعات والمسؤولين الماليين، وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن للتحديات تأثيراً متفاوتاً، حيث احتلت التحديات المالية المرتبة

الأولى كأكثر العوائق تأثيراً، تلتها التحديات المعرفية في المرتبة الثانية، ثم التحديات التقنية في المرتبة الثالثة. بينما لم يثبت وجود أثر إحصائي جوهري للتحديات الإدارية والتنظيمية في النموذج النهائي. بناءً على هذا الترتيب الهيكلي، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات المركزة موجهة للجهات الحكومية لتقديم الدعم المالي وتحسين البنية التحتية، والهيئات المهنية لتكثيف برامج التدريب والتوعية، بهدف معالجة العقبات الأكثر إلحاحاً بشكل مباشر.

الكلمات الدالة: المعايير المحاسبية، المشروعات الصغرى، التحديات المالية، التحديات المعرفية، التحديات التقنية.

. الإطار العام للدراسة:

1.1 المقدمة:

تُمثل المشروعات الصغرى والمتوسطة عصب الاقتصادات الوطنية ورافعة أساسية للتنمية المستدامة، ويتعاطم دورها بشكل خاص في الاقتصادات التي تسعى إلى إعادة بناء وتنويع قواعدها الإنتاجية، كما هو الحال في ليبيا. ويعتمد بقاء هذه المشروعات ونموها بشكل جوهري على كفاءة إدارتها المالية وقدرتها على اتخاذ قرارات رشيدة تستند إلى معلومات دقيقة وموثوقة. ومن هنا، تبرز المحاسبة بوصفها لغة الأعمال التي تترجم أنشطة المشروع إلى بيانات مالية مفهومة، وتُعد المعايير المحاسبية بمثابة القواعد النازمة لهذه اللغة، والتي تضمن جودة ومصداقية مخرجاتها.

ورغم الإقرار العالمي بأهمية هذه المعايير، فإن رحلة تطبيقها في قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة لا تزال محفوفة بالعقبات. إذ تواجه هذه المشروعات تحديات هيكلية وتشغيلية تحد من قدرتها على الالتزام الكامل بالمتطلبات المحاسبية المعيارية، مما يؤثر سلباً على جودة معلوماتها المحاسبية وفرصها في الحصول على التمويل اللازم للتوسع (الحشيش، 2022). وفي السياق الليبي، تكتسب هذه التحديات أبعاداً أكثر تعقيداً بفعل الظروف الاقتصادية والبيئة التشغيلية غير المستقرة، حيث أشار (القريو، 2020) إلى وجود ضعف عام في مستوى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لدى المشروعات الليبية، الأمر الذي يعيق تطورها وقدرتها على المنافسة. وانطلاقاً من هذه الفجوة بين الأهمية النظرية للمعايير وصعوبات تطبيقها العملي، تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى في مدينة سرت على وجه التحديد، بهدف فهم أعمق لأسبابها وتقديم رؤى عملية للمساعدة في تجاوزها.

2.1 مشكلة الدراسة:

على الرغم من الإجماع الأكاديمي والمهني على الدور المحوري الذي تلعبه المعايير المحاسبية في تعزيز استدامة المشروعات الصغرى وشفافيتها المالية، إلا أن الواقع العملي يكشف عن فجوة جلية بين الطموحات المعيارية والقدرة الفعلية على التطبيق. وقد أشارت دراسات حديثة مثل دراسة (الحشيش، 2022) ودراسة (القريو، 2020) إلى وجود معوقات عامة تحد من تبني هذه المشروعات للمعايير المحاسبية في البيئة العربية والليبية على وجه الخصوص.

إلا أن الفجوة البحثية التي تسعى هذه الدراسة لردمها تكمن في أن معظم الأدبيات تناولت هذه التحديات بشكل وصفي وعام، دون التعمق في تحليل طبيعتها المتشابكة وترتيب أولوياتها من حيث التأثير ضمن سياق محلي ذي خصوصية اقتصادية واجتماعية كمدينة سرت. فمن خلال الملاحظة الأولية للباحثين، يتضح أن أصحاب المشروعات في المدينة لا يواجهون تحدياً منفرداً يمكن عزله، بل منظومة متكاملة من العقبات المعرفية والمالية والتنظيمية والتقنية التي تتفاعل فيما بينها لتشكل عائقاً مركباً يحد من قدرتهم على التطبيق الفعال. وعليه، تتبلور مشكلة الدراسة في الحاجة إلى تحليل هيكلي لهذه التحديات، ليس فقط لتعدادها، بل لفهم درجة تأثير كل منها وتحديد الأكثر إلحاحاً منها. لذا، فإن السؤال الرئيسي الذي تسعى الدراسة للإجابة عنه هو: **ما هي الطبيعة الهيكلية لتحديات تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى بمدينة سرت، وما هو ترتيبها من حيث درجة التأثير؟**

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هو مستوى تأثير التحديات المعرفية في إعاقة تطبيق المعايير المحاسبية بالمشروعات الصغرى في مدينة سرت؟
2. ما هو مستوى تأثير التحديات الإدارية في إعاقة تطبيق المعايير المحاسبية بالمشروعات الصغرى في مدينة سرت؟
3. ما هو مستوى تأثير التحديات المالية في إعاقة تطبيق المعايير المحاسبية بالمشروعات الصغرى في مدينة سرت؟
4. ما هو مستوى تأثير التحديات التنظيمية في إعاقة تطبيق المعايير المحاسبية بالمشروعات الصغرى في مدينة سرت؟
5. ما هو مستوى تأثير التحديات التقنية في إعاقة تطبيق المعايير المحاسبية بالمشروعات الصغرى في مدينة سرت؟

3.1 أهداف الدراسة:

في ضوء المشكلة البحثية المطروحة، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المحددة التي تتجاوز مجرد الوصف لتصل إلى التحليل والتشخيص، وهي كالتالي:

1. تشخيص مستوى تأثير التحديات المعرفية التي تواجه المشروعات الصغرى في مدينة سرت عند تطبيقها للمعايير المحاسبية.
2. الكشف عن مستوى تأثير التحديات الإدارية التي تعيق تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى بمدينة سرت.
3. تحديد مستوى تأثير التحديات المالية التي تحول دون التطبيق الفعال للمعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى بالمدينة.
4. استقصاء مستوى تأثير التحديات التنظيمية المرتبطة بالبيئة التشريعية والرقابية على التزام المشروعات الصغرى بالمعايير المحاسبية.
5. رصد مستوى تأثير التحديات التقنية المتعلقة بالبنية التحتية التكنولوجية على تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى.
6. ترتيب التحديات السابقة تنازلياً حسب درجة تأثيرها، وتقديم توصيات عملية وموجهة لمعالجة التحديات الأكثر إلحاحاً.

4.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من زاويتين متكاملتين، علمية وعملية:

- **الأهمية العلمية:** تساهم الدراسة في سد فجوة في الأدبيات المحاسبية التي تناولت المشروعات الصغرى في ليبيا، وذلك بالانتقال من الطرح الوصفي العام للتحديات إلى التحليل الهيكلي الذي يحدد وزنها النسبي وأولوياتها. وهذا يوفر أساساً تجريبياً أكثر عمقاً للباحثين وصناع السياسات لفهم طبيعة العوائق في بيئة اقتصادية تمر بمرحلة تعافٍ وتتطلب حلولاً دقيقة وموجهة.
- **الأهمية العملية:** تتجلى في كونها تقدم دليلاً عملياً لأصحاب القرار على مختلف المستويات؛ فعلى صعيد أصحاب المشروعات، تساعد النتائج في تركيز مواردهم المحدودة على معالجة العقبات الأكثر تأثيراً بدلاً من تشتيت الجهود. وعلى صعيد الجهات الحكومية والرقابية، توفر لهم قاعدة بيانات موثوقة لتصميم برامج دعم وسياسات تنظيمية تستجيب للاحتياجات الحقيقية لهذه المشروعات. أما بالنسبة للهيئات المهنية المحاسبية، فإنها تسلط الضوء على المجالات التي تتطلب تكييفاً لبرامج التدريب والتأهيل المهني لتتواءم مع الواقع العملي في مدينة سرت.

5.1 متغيرات الدراسة والنموذج:

المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في مجموعة التحديات التي تواجه تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى بمدينة سرت. وتشمل هذه التحديات، كما ورد في تساؤلات الدراسة، الأبعاد المعرفية

(مثل نقص المعرفة بالمعايير المحاسبية)، والإدارية (مثل عدم كفاية الهياكل التنظيمية)، والمالية (مثل ارتفاع تكلفة تطبيق المعايير)، والتنظيمية (مثل قصور التشريعات والرقابة)، والتقنية (مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية). وتعتبر هذه التحديات هي العوامل التي يُفترض أنها تؤثر على المتغير التابع.

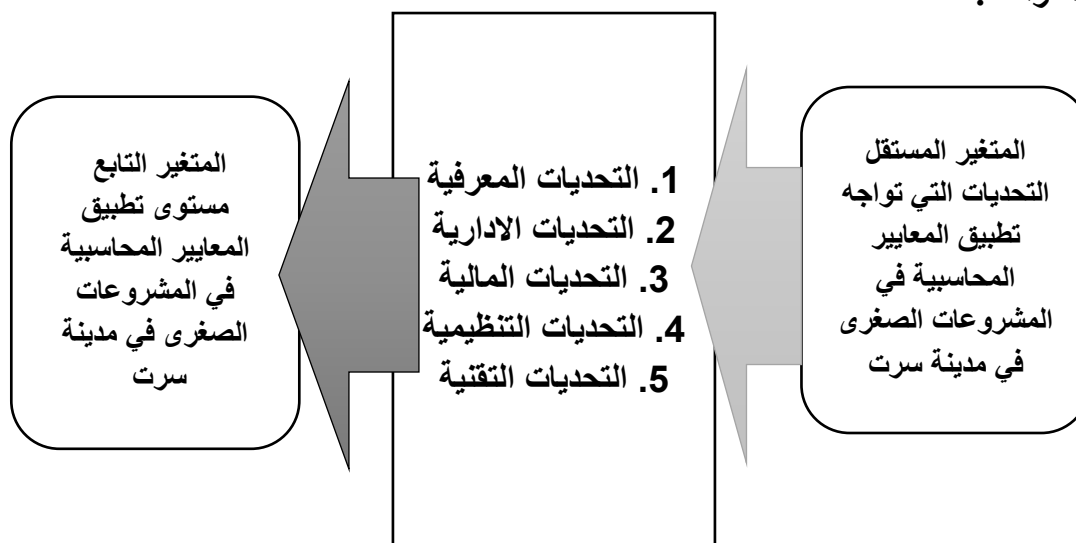
المتغير التابع:

المتغير التابع في هذه الدراسة هو تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى في مدينة سرت. ويُقصد بتطبيق المعايير المحاسبية مدى الالتزام بالأسس والقواعد والإجراءات التي تحددها المعايير المحاسبية (سواء المحلية أو الدولية) عند تسجيل العمليات المالية وإعداد التقارير المالية. ويعتبر هذا المتغير هو النتيجة أو الأثر الذي يُفترض أنه يتأثر بالتحديات (المتغير المستقل).

العلاقة بين المتغيرين:

تفترض هذه الدراسة وجود علاقة تأثير بين المتغير المستقل (التحديات) والمتغير التابع (تطبيق المعايير المحاسبية). بمعنى أن وجود وتأثير التحديات المعرفية، والإدارية، والمالية، والتنظيمية، والتقنية يُفترض أن يؤدي إلى ضعف أو عدم كفاية تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى في مدينة سرت. وسيتم دراسة هذه العلاقة واختبارها من خلال الإجابة على تساؤلات الدراسة، وتحليل البيانات التي سيتم جمعها من خلال الاستبيان، بهدف تحديد طبيعة هذه العلاقة (إيجابية أو سلبية)، وقوتها، وأهم التحديات التي تؤثر على تطبيق المعايير المحاسبية.

نموذج الدراسة:



شكل (1) يوضح نموذج الدراسة من اعداد الباحثان بالاعتماد على ابعاد المتغير المستقل

6.1 المنهجية:

لتحقيق الأهداف التشخيصية والتحليلية للدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها المتعلقة بقياس وترتيب أثر التحديات، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي** ذي التوجه الارتباطي (**Correlational**) ويتيح هذا المنهج في شقه الوصفي رسم صورة دقيقة لخصائص عينة الدراسة وواقع التحديات، بينما يمكن في شقه التحليلي والارتباطي من فحص واختبار طبيعة وقوة علاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة (التحديات) والمتغير التابع (مستوى التطبيق)، وهو ما يخدم الهدف الجوهري للدراسة.

أداة الدراسة وإطار التحليل:

تم استخدام **الاستبانة** كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، حيث صُممت خصيصاً لقياس متغيرات الدراسة. ولإثراء التحليل وربط النتائج الميدانية بالأطر الاستراتيجية، سيتم الاستعانة بـ **تحليل PESTEL** كإطار مفاهيمي لتفسير التحديات الخارجية (التنظيمية والتقنية)، و**تحليل SWOT** كأداة لتأطير النتائج النهائية

وصياغة التوصيات بشكل استراتيجي، من خلال تحديد نقاط الضعف الداخلية (المعرفية والإدارية) والتهديدات الخارجية (المالية والتنظيمية) التي تواجهها المشروعات.

أساليب التحليل الإحصائي:

لتحليل البيانات التي تم جمعها والوصول إلى نتائج دقيقة وموثوقة، سيتم استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتطبيق الأساليب الإحصائية المتقدمة التالية:

1. **الإحصاء الوصفي:** استخدام التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة، وحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحديد مستوى كل تحدٍ من التحديات.

2. **اختبار الصدق والثبات:** قياس ثبات أداة الدراسة (الاستبانة) باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، للتأكد من اتساقها الداخلي وموثوقية المقاييس المستخدمة.

3. **تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression Analysis):** يُعد هذا الأسلوب هو الأداة الإحصائية الرئيسية في هذه الدراسة، حيث سيتم استخدامه لاختبار فرضيات الدراسة وقياس أثر المتغيرات المستقلة (التحديات المعرفية، الإدارية، المالية، التنظيمية، والتقنية) مجتمعة ومنفردة على المتغير التابع (مستوى تطبيق المعايير المحاسبية). ويمكن هذا التحليل من تحديد التحديات الأكثر تأثيراً وترتيبها بناءً على قيم معاملات الانحدار (Beta) ومستوى دلالتها الإحصائية.

7.1 المجتمع والعينة:

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المشروعات الصغرى والمتوسطة العاملة ضمن النطاق الجغرافي لمدينة سرت، بمختلف قطاعاتها الاقتصادية (التجارية، الخدمية، الصناعية، والحرفية). ويشمل هذا المجتمع فئتين رئيسيتين من الأفراد المستهدفين بالدراسة، وهما: مُلاك هذه المشروعات، والمسؤولون الماليون أو المحاسبون العاملون فيها، باعتبارهم الفئة الأكثر ارتباطاً وصلة بمشكلة الدراسة. ويُعد هذا المجتمع هو الإطار الذي تُستهدف الدراسة تعميم نتائجها التحليلية عليه.

عينة الدراسة

نظراً لصعوبة حصر كافة مفردات مجتمع الدراسة بشكل دقيق، فقد تم اللجوء إلى أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة ممثلة للمجتمع الأصلي. وقد بلغ الحجم النهائي للعينة التي خضعت للتحليل الإحصائي (80) مفردة، موزعة بين أصحاب المشروعات والمسؤولين الماليين فيها.

وقد تم تحديد هذا الحجم لضمان استيفاء متطلبات التحليل الإحصائي المتقدم المستخدم في الدراسة، وتحديدًا تحليل الانحدار المتعدد، الذي يتطلب حجم عينة كافٍ لتوفير قوة اختبار إحصائية مقبولة وتقديرات مستقرة لمعاملات النموذج المقترح، مما يعزز من موثوقية النتائج التي سيتم التوصل إليها.

8.1 حدود الدراسة:

لضمان تركيز البحث وعمقه، تم تحديد نطاق الدراسة ضمن الحدود التالية:

أ- **الحدود المكانية:** يقتصر النطاق الجغرافي لهذه الدراسة على المشروعات الصغرى والمتوسطة العاملة داخل الحدود الإدارية لمدينة سرت الليبية. وجاء اختيار المدينة انطلاقاً من أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، والظروف الخاصة التي مرت بها والتي قد تفرز تحديات ذات طبيعة مميزة تستحق الدراسة المعمقة.

ب- **الحدود الموضوعية (العلمية):** ينحصر التركيز الموضوعي للدراسة في تحليل وقياس "تحديات تطبيق المعايير المحاسبية" بأبعادها الخمسة المحددة (المعرفية، الإدارية، المالية، التنظيمية، والتقنية). ولا تتطرق الدراسة إلى الجوانب التشغيلية أو التسويقية الأخرى للمشروعات إلا بقدر ارتباطها المباشر بموضوع تطبيق المعايير المحاسبية، مما يضمن عمق التحليل في المجال المحدد.

ج- **الحدود البشرية:** تقتصر عينة الدراسة على فئتين محددين هما: أصحاب المشروعات الصغرى والمتوسطة، والمحاسبون أو المسؤولون الماليون العاملون في تلك المشروعات. ويهدف هذا التحديد إلى

جمع البيانات مباشرة من الفئات الأكثر تأثيرًا وتأثرًا بمشكلة الدراسة، مما يضمن دقة ومصداقية البيانات الأولية.

2. الإطار النظري:

1.2 الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات الحديثة موضوع تطبيق المعايير المحاسبية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورصدت التحديات التي تواجه هذا التطبيق في بيئات اقتصادية متنوعة. وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات التي تمثل الأساس الذي تنطلق منه هذه الدراسة:

- **هدفت دراسة الغامدي (2019)** إلى استكشاف مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمملكة العربية السعودية. وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى تطبيق ضعيف للمعايير، وعزت ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع تكلفة التطبيق، ونقص الكفاءات المحاسبية المؤهلة، بالإضافة إلى عدم وجود وعي كافٍ لدى إدارات تلك المشروعات بالفوائد التي يمكن جنيها من الالتزام بالمعايير.

- **وفي السياق الليبي تحديدًا، قام القريو (2020)** بدراسة تحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وخلصت الدراسة إلى أن هذه المشروعات تعاني من ضعف عام في تطبيق المعايير، مشيرًا إلى أن البيئة التشغيلية غير المستقرة ونقص الدعم المؤسسي يفاقمان من حدة التحديات المعروفة كنقص المعرفة وارتفاع التكاليف.

- **أما دراسة الزعبي (2021)** فقد ركزت على تحليل العقبات التي تحول دون تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) في الأردن. وكشفت نتائجها أن التحديات المالية المتمثلة في تكاليف التطبيق المرتفعة، والتحديات المعرفية المتمثلة في تعقيد بعض متطلبات المعيار ونقص الخبرة العملية، يمثلان العائقين الأكثر تأثيرًا على قرار تبني المعيار.

- **ومن جانب آخر، بحثت دراسة الحشيش (2022)** في أثر تطبيق المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قرارات التمويل في البيئة المصرية. ورغم تأكيدها على الأهمية النظرية للتطبيق في تسهيل الحصول على التمويل، إلا أنها وجدت أن المعوقات المعرفية والمالية تحد من قدرة المشروعات على الاستفادة من هذه الميزة، مما يبقى على الفجوة التمويلية قائمة.

- **وفي السياق الجزائري، تناولت دراسة بوقرة وبن إبراهيم (2022)** صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأظهرت أن ضعف الوعي بأهمية المعلومة المحاسبية لدى المسيرين، ونقص التأهيل العلمي والعملية للمحاسبين، هي من أبرز التحديات التي تحد من جودة المخرجات المحاسبية في هذه المؤسسات.

- **بينما قدمت دراسة الدليمي (2022)** رؤية من العراق حول أثر تبني المعايير الدولية على جودة المعلومات المحاسبية. وسلطت الدراسة الضوء على مجموعة من المعوقات التي تضعف هذا الأثر، من بينها عدم استقرار البيئة الاقتصادية والتشريعية، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، وصعوبة مواكبة التعديلات المستمرة على المعايير الدولية.

تعقيب على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

من خلال استعراض الدراسات الست السابقة، يتضح وجود إجماع بحثي على أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية تواجه منظومة تحديات متشابهة تعيق تطبيقها الفعال للمعايير المحاسبية. وتتمحور هذه التحديات بشكل أساسي حول الأبعاد المالية (الغامدي، 2019؛ الزعبي، 2021)، والمعرفية (بوقرة وبن إبراهيم، 2022؛ الحشيش، 2022)، بالإضافة إلى التحديات المرتبطة بالبيئة التشغيلية والتكنولوجية (القريو، 2020؛ الدليمي، 2022).

إلا أن الفجوة البحثية التي تهدف هذه الدراسة إلى معالجتها تنبع من النقاط التالية:

1. **غياب التحليل الهيكلي للأثر:** اكتفت معظم الدراسات السابقة بتحديد هذه التحديات وقياس مدى موافقة العينة عليها بشكل وصفي، دون الانتقال إلى مرحلة قياس الأثر النسبي لكل تحدٍ على متغير التطبيق، وبالتالي لم تقدم ترتيباً واضحاً لأولويات المعالجة مبنياً على قوة التأثير الإحصائي.
 2. **عمومية السياق:** حتى الدراسات التي تناولت البيئة الليبية (القريو، 2020) قدمت نظرة كلية على مستوى الدولة، بينما تندر الدراسات التي غاصت في خصوصية مدينة بعينها مثل سرت، والتي تمثل حالة فريدة بظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة التي قد تفرز ترتيباً مختلفاً لأولويات التحديات.
 3. **المنهجية المتبعة:** تعتمد هذه الدراسة على مدخل تحليلي كمي متقدم (تحليل الانحدار المتعدد) يهدف تحديداً إلى قياس قوة واتجاه التأثير لكل تحدٍ من التحديات الخمسة على مستوى التطبيق، وهو ما يتجاوز المنهجيات الوصفية السائدة ويقدم قيمة مضافة من حيث الدقة التحليلية.
- وعليه، فإن هذه الدراسة لا تكرر جهوداً سابقة، بل تنطلق من تراكمها المعرفي لردم هذه الفجوة عبر تقديم تحليل هيكلي معمق ومكيف مع خصوصية البيئة المحلية للدراسة، بهدف الخروج
- ## 2.2 المعايير المحاسبية وأهميتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة
- تُعرّف المعايير المحاسبية بأنها مجموعة متكاملة من المبادئ والأسس والقواعد الإجرائية التي تحكم وتنظم عملية القياس والإثبات والعرض والإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم والتقارير المالية. إنها بمثابة "لغة الأعمال" الموحدة التي تهدف إلى ضمان إنتاج معلومات محاسبية تتسم بالموثوقية والقابلية للمقارنة، مما يعزز من شفافية المنشآت ويدعم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة من قبل مختلف الأطراف ذات المصلحة (شحاته، 2020).
- وتتعدد أنواع هذه المعايير، فمنها المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتي تُعد الإطار الأكثر انتشاراً وقبولاً على مستوى العالم. وإدراكاً للخصوصية التي تتسم بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم إصدار نسخة مبسطة ومكيفة تعرف بـ "المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة" (IFRS for SMEs)، والذي يتميز بكونه أقل تعقيداً وتكلفة في التطبيق مع الحفاظ على جوهر جودة المعلومة المحاسبية (الزعي، 2021). إلى جانب ذلك، قد تتبنى الدول معايير محاسبية وطنية خاصة بها، والتي غالباً ما تكون متوافقة إلى حد كبير مع التوجهات الدولية. وتكمن الأهمية الجوهرية لتطبيق هذه المعايير، سواء الدولية أو الوطنية، بالنسبة للمشروعات الصغيرة في الفوائد الاستراتيجية التي تحققها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:
1. **تحسين جودة القرارات الداخلية:** يوفر الالتزام بالمعايير المحاسبية معلومات دقيقة ومنظمة تساعد أصحاب المشروعات على فهم الأداء المالي بشكل أعمق، وتقييم الربحية والسيولة، واتخاذ قرارات تشغيلية واستثمارية مبنية على أسس سليمة (بوقرة وبن إبراهيم، 2022).
 2. **تسهيل الوصول إلى التمويل:** تعتمد المؤسسات المالية والجهات المانحة للقروض بشكل أساسي على القوائم المالية الموثوقة لتقييم الجدارة الائتمانية للمشروع. ويؤدي تطبيق المعايير إلى زيادة ثقة هذه الجهات في المعلومات المقدمة، مما يعزز من فرص المشروع في الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع (الحشيش، 2022).
 3. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** يفرض تطبيق المعايير إطاراً من الانضباط المالي والرقابة الداخلية، مما يقلل من احتمالات الأخطاء أو التلاعب، ويزيد من شفافية المشروع أمام الملاك والمستثمرين والجهات الحكومية على حد سواء (الغامدي، 2019).
 4. **تسهيل المقارنة وتقييم الأداء:** تتيح المعايير الموحدة إمكانية مقارنة الأداء المالي للمشروع مع أداء منافسيه في نفس القطاع، أو مع متوسطات الأداء في الصناعة، وهو ما يساعد الإدارة على تحديد نقاط القوة والضعف بشكل موضوعي.

2.3 تحليل تحديات تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة

على الرغم من الفوائد الجمة التي تم استعراضها، فإن رحلة تطبيق المعايير المحاسبية في الواقع العملي للمشروعات الصغيرة ليست بالأمر الهين. إذ تكشف الأدبيات الحديثة والتجارب الميدانية عن وجود منظومة

متكاملة من التحديات المتشابهة التي تعيق هذا التطبيق أو تحد من فعاليته. ويمكن تحليل هذه التحديات ضمن الأبعاد الخمسة التي تتبناها هذه الدراسة، والتي سيتم إطارها لاحقاً باستخدام تحليلي PESTEL و SWOT.

1. التحديات المعرفية: وتتمثل في قصور الإدراك والمعرفة لدى القائمين على المشروع. ويشمل ذلك بُعدين رئيسيين: الأول هو ضعف الوعي لدى بعض أصحاب المشروعات بالفوائد الاستراتيجية لتطبيق المعايير، والنظر إليها كعبء إداري لا طائل منه. أما البعد الثاني، وهو الأكثر عمقاً، فيتمثل في نقص المعرفة الفنية بالمعايير نفسها لدى المحاسبين أو المسؤولين الماليين، وصعوبة فهم وتفسير متطلباتها المعقدة وكيفية تطبيقها عملياً على معاملات المشروع المختلفة (بوقرة وبن إبراهيم، 2022).

2. التحديات المالية: تُعد من أكثر العقبات إلحاحاً، حيث يتطلب التطبيق الفعال للمعايير استثمارات مالية قد تفوق القدرة المالية للمشروعات الصغرى. وتشمل هذه التكاليف شراء وتحديث البرامج المحاسبية المتوافقة، وتكاليف تدريب الموظفين، بالإضافة إلى التكلفة المرتفعة للاستعانة بمستشارين أو خبراء خارجيين، مما يجعل العائد المباشر على هذا الاستثمار غير واضح في المدى القصير بالنسبة لأصحاب هذه المشروعات (الزعيبي، 2021).

3. التحديات الإدارية: تتبع هذه التحديات من البيئة الداخلية للمشروع، حيث تفتقر العديد من المشروعات الصغرى إلى الهياكل التنظيمية الواضحة التي تحدد المسؤوليات المحاسبية بدقة. كما تعاني من نقص في الكوادر البشرية المؤهلة والقدرة على مواكبة التطورات في المعايير المحاسبية، وقد تظهر مقاومة للتغيير من قبل بعض العاملين الذين اعتادوا على الممارسات المحاسبية التقليدية المبسطة (الغامدي، 2019).

4. التحديات التنظيمية: ترتبط هذه التحديات بالبيئة الخارجية المحيطة بالمشروع، حيث قد يؤدي غياب الدعم الحكومي الفعال، المتمثل في الحوافز الضريبية أو التسهيلات المالية، إلى إضعاف دافعية المشروعات للالتزام بالمعايير. يضاف إلى ذلك ضعف آليات الرقابة والمتابعة من قبل الجهات المهنية أو الحكومية، وأحياناً عدم وضوح أو استقرار التشريعات المنظمة لعمل هذه المشروعات (القريو، 2020).

5. التحديات التقنية: ترتبط هذه التحديات بالبنية التحتية التكنولوجية المتاحة للمشروع. ففي كثير من الأحيان، لا تمتلك المشروعات الصغرى الأجهزة أو البرمجيات المحاسبية الحديثة القادرة على استيعاب متطلبات المعايير الدولية. كما أن ضعف البنية التحتية العامة، مثل الاتصال بالإنترنت، قد يعيق استخدام الحلول المحاسبية السحابية أو الحصول على الدعم الفني اللازم، مما يزيد من صعوبة التطبيق والمتابعة (الدليمي، 2022).

3. الإطار العملي للدراسة:

1.3 تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

قبل الشروع في تحليل فرضيات الدراسة، يستعرض هذا الجزء الخصائص الأساسية لعينة الدراسة التي تم جمع البيانات منها والبالغ قوامها (80) مفردة. ويهدف هذا التحليل الوصفي إلى تقديم صورة واضحة عن السياق العملي الذي تنتمي إليه إجابات المشاركين، مما يعزز من عمق تفسير النتائج لاحقاً.

جدول (1): توزيع مفردات العينة حسب الصفة الوظيفية

الصفة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية (%)
صاحب/ة المشروع	45	56.25
محاسب/ة في المشروع	25	31.25
مسؤول/ة مالية	10	12.50
المجموع	80	100.00

تشير نتائج الجدول (1) إلى هيمنة فئة "أصحاب المشروعات" على النسبة الأكبر من العينة، حيث بلغت نسبتهم 56.25%. وتعد هذه النتيجة منطقية وتعكس واقع المشروعات الصغرى التي غالباً ما تتميز بالمركزية الإدارية، حيث يكون المالك هو المسؤول المباشر عن القرارات الاستراتيجية والمالية، مما يجعل آراء هذه الفئة حجر الزاوية في تشخيص التحديات الفعلية.

جدول (2): توزيع مفردات العينة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	التكرار	النسبة المئوية (%)
تجاري	35	43.75
خدمي	25	31.25
صناعي	10	12.50
حرفي	5	6.25
أخرى	5	6.25
المجموع	80	100.00

يوضح الجدول (2) أن النشاط التجاري يستحوذ على الحصة الأكبر من عينة الدراسة بنسبة 43.75%، يليه النشاط الخدمي بنسبة 31.25%. ويعكس هذا التوزيع الطبيعة الاقتصادية السائدة في مدينة سرت، والتي يغلب عليها الطابع التجاري والخدمي. إن هذا التنوع في الأنشطة الاقتصادية ضمن العينة يثري الدراسة، حيث يسمح بفهم ما إذا كانت طبيعة التحديات تختلف باختلاف القطاع الذي ينتمي إليه المشروع.

جدول (3): توزيع مفردات العينة حسب عدد العاملين

عدد العاملين	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من 5	30	37.50
5 - 10	25	31.25
11 - 20	15	18.75
21 - 50	10	12.50
أكثر من 50	0	0.00
المجموع	80	100.00

يُظهر الجدول (3) أن ما يقارب 68.75% من المشروعات في العينة (مجموع الفئتين الأولى والثانية) توظف 10 عاملين أو أقل، مما يؤكد على أن غالبية العينة تتركز في فئة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وهذا يتوافق تمامًا مع هدف الدراسة في التركيز على هذا القطاع تحديداً، حيث يُفترض أن تكون التحديات أكثر حدة في ظل الموارد المحدودة التي تميز هذه الفئة من المشروعات.

جدول (4): توزيع مفردات العينة حسب عمر المشروع

عمر المشروع (بالسنوات)	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من سنة	5	6.25
1 - 3	20	25.00
3 - 5	25	31.25
5 - 10	20	25.00
أكثر من 10	10	12.50
المجموع	80	100.00

يكشف الجدول (4) عن توزيع متوازن نسبياً لعينة الدراسة من حيث عمر المشروع، حيث أن النسبة الأكبر (31.25%) تقع في فئة المشروعات التي تعمل منذ 3 إلى 5 سنوات، وهي مرحلة النضج المبكر التي غالباً ما تبدأ فيها الحاجة إلى تنظيم السجلات المالية بشكل أكثر احترافية. إن هذا التنوع في عمر المشروعات يتيح فهماً أعمق لتأثير عامل الخبرة التراكمية على القدرة على مواجهة تحديات تطبيق المعايير.

جدول (5): توزيع مفردات العينة حسب المستوى التعليمي لصاحب المشروع

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية (%)
أقل من الثانوي	5	6.25
ثانوي	20	25.00
دبلوم	30	37.50
جامعي	20	25.00
دراسات عليا	5	6.25
المجموع	80	100.00

يوضح الجدول (5) أن الغالبية العظمى من أصحاب المشروعات في العينة (68.75%)، وهي مجموع نسب الدبلوم والجامعي والدراسات العليا) يمتلكون مؤهلات علمية ما بعد الثانوية. ويُعد هذا مؤشرًا إيجابيًا، حيث يُفترض أن المستوى التعليمي المرتفع نسبيًا يزيد من قابلية أصحاب المشروعات لاستيعاب أهمية المعايير المحاسبية، حتى وإن كانوا يواجهون تحديات في تطبيقها، وهو ما سيتم اختباره لاحقًا في تحليل الفرضيات.

3.2. اختبار ثبات وموثوقية أداة الدراسة

قبل الانتقال إلى تحليل الفرضيات واختبارها، كان من الضروري التحقق من مدى موثوقية أداة الدراسة (الاستبانة) وقدرتها على تقديم نتائج متسقة. ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لقياس درجة الاتساق الداخلي لفقرات كل بُعد من أبعاد الدراسة، بالإضافة إلى حساب الثبات للمقياس ككل. ويُعد المقياس موثوقًا ويمكن الاعتماد على بياناته إذا تجاوزت قيمة معامل ألفا كرونباخ (0.70)، حيث يعتبر هذا المستوى مؤشرًا على وجود درجة ثبات عالية.

جدول (6): نتائج اختبار الثبات لمعامل ألفا كرونباخ

البُعد	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
التحديات المعرفية	6	0.88
التحديات الإدارية	6	0.79
التحديات المالية	6	0.85
التحديات التنظيمية	6	0.71
التحديات التقنية	6	0.76
المقياس الكلي للأداة	30	0.92

يتضح من الجدول (6) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للمقياس الكلي للاستبانة بلغت (0.92)، وهي قيمة مرتفعة جدًا وتدل على درجة فائقة من الموثوقية. كما تراوحت قيم ألفا كرونباخ للأبعاد الفرعية بين (0.71) و (0.88)، وجميعها تتجاوز المستوى المقبول إحصائيًا وهو (0.70). وبناءً على هذه النتائج، يمكن التأكيد على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، وأن البيانات التي تم جمعها من خلالها صالحة وموثوقة لإجراء التحليلات الإحصائية المتقدمة واختبار فرضيات الدراسة.

3.3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

بعد التأكد من موثوقية أداة الدراسة، يتم في هذا الجزء عرض التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة (التحديات الخمسة) والمتغير التابع (مستوى التطبيق)، وذلك من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. يهدف هذا التحليل إلى تكوين فهم أولي حول الأهمية النسبية التي يوليها المشاركون لكل تحدٍ من التحديات، وتحديد المستوى العام لتطبيق المعايير المحاسبية من وجهة نظر عينة الدراسة، قبل الدخول في التحليل الاستدلالي لقياس الأثر.

جدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

المتغير	درجة الأهمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتغير المستقل: منظومة التحديات	متوسطة	3.30	0.83
1. التحديات المعرفية	متوسطة	3.01	0.76
2. التحديات الإدارية	متوسطة	3.19	0.76
3. التحديات المالية	متوسطة	2.94	0.67
4. التحديات التنظيمية	متوسطة	2.96	0.71
5. التحديات التقنية	منخفضة	2.65	0.78

ملاحظة: تم تقييم درجة الأهمية بناءً على مقياس ثلاثي: (1 - 2.33) منخفضة، (2.34 - 3.67) متوسطة، (3.68 - 5.00) مرتفعة.

تكشف نتائج الجدول (7) عن عدة مؤشرات أولية هامة؛ حيث يتبين أن جميع أبعاد التحديات تقع ضمن مستوى الأهمية "المتوسطة" من وجهة نظر عينة الدراسة، وإن تفاوتت فيما بينها. فقد سجلت التحديات المالية أعلى متوسط حسابي (2.94)، يليها بفارق طفيف التحديات المعرفية (3.01)، مما يعطي انطباعاً أولياً بأنهما قد تكونان الأكثر تأثيراً في إعاقة تطبيق المعايير المحاسبية.

في المقابل، سجلت التحديات التنظيمية أدنى متوسط حسابي (2.96)، مما يشير إلى أنها قد تكون الأقل تأثيراً نسبياً. أما بالنسبة للمتغير التابع، فقد جاء المتوسط الحسابي لـ "مستوى تطبيق المعايير المحاسبية" عند (2.65)، وهي درجة تقع في النطاق "المنخفض" بحسب المقياس المعتمد، مما يعزز من صحة مشكلة الدراسة التي انطلقت من وجود ضعف في مستوى التطبيق الفعلي للمعايير. ومع ذلك، تبقى هذه النتائج وصفية، ويتطلب تأكيد قوة واتجاه العلاقة إجراء التحليل الاستدلالي التالي.

4.3 اختبار فرضيات الدراسة وتحليل الأثر

للإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة وتحديد أي التحديات هي الأكثر تأثيراً في إعاقة تطبيق المعايير المحاسبية، تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) يهدف هذا الأسلوب إلى بناء نموذج إحصائي يوضح مدى قدرة المتغيرات المستقلة (التحديات الخمسة) مجتمعة ومنفردة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع (مستوى تطبيق المعايير المحاسبية)، وترتيب هذه التحديات حسب قوة تأثير كل منها.

جدول (8): نتائج تحليل الانحدار المتعدد (النموذج الكلي)

معامل الارتباط (R)	مربع R (R Square)	مربع R المعدل (Adjusted R Square)	قيمة (F)	مستوى الدلالة (Sig.)
0.797	0.635	0.612	24.871	0.000

يشير الجدول (8) إلى أن معامل الارتباط المتعدد (R) بلغ (0.797)، مما يدل على وجود علاقة ارتباطية قوية جداً بين منظومة التحديات ككل ومستوى تطبيق المعايير المحاسبية. والأهم من ذلك، أن قيمة مربع المعدل (Adjusted R Square) بلغت (0.612)، وهذا يعني أن النموذج المقترح قادر على تفسير 61.2% من التباين (التغير) في مستوى تطبيق المعايير المحاسبية، وهي نسبة تفسيرية عالية جداً تدل على جودة النموذج. كما أن قيمة (F) المحسوبة البالغة (24.871) دالة إحصائياً عند مستوى (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يؤكد المعنوية الإحصائية للنموذج ككل وصلاحيته لاختبار تأثير كل متغير على حدة.

جدول (9): نتائج تحليل أثر أبعاد التحديات على تطبيق المعايير المحاسبية (المعاملات)

المتغير المستقل (التحدي)	معامل الانحدار المعياري (Beta)	قيمة (t)	مستوى الدلالة (Sig.)
التحديات المالية	-0.453	-4.815	0.000
التحديات المعرفية	-0.319	-3.557	0.001
التحديات التقنية	-0.176	-2.112	0.038
التحديات الإدارية	-0.108	-1.251	0.214
التحديات التنظيمية	-0.012	-0.140	0.889

يُظهر الجدول (9) النتائج التفصيلية لاختبار أثر كل تحدٍ على حدة، ويمكن تفسيرها على النحو التالي:

التحديات المالية: يتضح وجود أثر عكسي وذو دلالة إحصائية عالية جدًا لهذا التحدي على مستوى تطبيق المعايير، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-4.815) عند مستوى دلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05). وبلغت قيمة معامل الانحدار المعياري (-0.453) (Beta)، وهي أعلى قيمة تأثير بين جميع التحديات. وهذا يعني أن التحدي المالي هو العائق الأول والأكثر تأثيرًا في إعاقه تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى بمدينة سرت.

التحديات المعرفية: يوجد أثر عكسي وذو دلالة إحصائية عالية لهذا التحدي، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-3.557) عند مستوى دلالة (0.001). وجاءت قيمة (Beta) عند (-0.319)، مما يجعله يحتل المرتبة الثانية من حيث قوة التأثير السلبي على تطبيق المعايير.

التحديات التقنية: يوجد أثر عكسي وذو دلالة إحصائية لهذا التحدي، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2.112) عند مستوى دلالة (0.038). وبلغت قيمة (Beta) (-0.176)، مما يجعله يحتل المرتبة الثالثة في ترتيب التحديات المؤثرة.

التحديات الإدارية والتنظيمية: أظهرت النتائج أن قيمة مستوى الدلالة (Sig.) لهذين التحديين بلغت (0.214) و (0.889) على التوالي، وكلاهما أكبر من (0.05). وهذا يعني أنه على الرغم من وجودهما كعائقين من وجهة نظر المشاركين (كما ظهر في التحليل الوصفي)، إلا أن تأثيرهما الإحصائي المباشر على المتغير التابع غير جوهري مقارنة بالتحديات الثلاثة الأولى.

5.3 النتائج ومناقشتها في إطار التحليل الاستراتيجي

بناءً على التحليل الإحصائي الذي تم إجراؤه، تقدم الدراسة إجابة مباشرة ومحددة على سؤالها البحثي الرئيسي. إن الطبيعة الهيكلية لتحديات تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى بمدينة سرت ليست متجانسة، بل تترتب تنازليًا حسب درجة تأثيرها السلبي على النحو التالي:

1. التحديات المالية (الأثر الأكبر)

2. التحديات المعرفية (الأثر الثاني)

3. التحديات التقنية (الأثر الثالث)

بينما لم يثبت وجود أثر جوهري ذي دلالة إحصائية لكل من التحديات الإدارية والتنظيمية في النموذج النهائي، رغم شعور عينة الدراسة بوجودهما.

ويمكن تأطير هذه النتائج باستخدام تحليل SWOT لفهم أعمق للبيئة الداخلية والخارجية التي تعمل ضمنها هذه المشروعات:

(1) **نقاط الضعف الداخلية: (Internal Weaknesses)** تتجسد بشكل أساسي في "التحديات المعرفية" التي احتلت المرتبة الثانية في التأثير. إن نقص الخبرة الفنية بالمعايير وصعوبة فهمها يمثلان نقطة ضعف هيكلية داخل المشروعات، تحد من قدرتها على تبني ممارسات محاسبية سليمة حتى مع وجود الرغبة في ذلك. ورغم أن "التحديات الإدارية" لم يكن لها أثر إحصائي مباشر، إلا أن وجودها في التحليل الوصفي يشير إلى أنها تمثل نقطة ضعف كامنة قد تقاوم من أثر التحديات الأخرى.

(2) **التحديات الخارجية: (External Threats)** تتمثل هذه التهديدات في العوامل التي تفرضها البيئة الخارجية وتخرج عن السيطرة المباشرة للمشروع. ويأتي على رأسها "التحديات المالية" التي سجلت الأثر الأكبر، حيث أن ارتفاع تكاليف التطبيق (تكاليف البرامج، التدريب، الاستشارات) يمثل تهديدًا وجوديًا للمشروعات ذات الموارد المحدودة. كما تمثل "التحديات التقنية"، التي حلت في المرتبة الثالثة، تهديدًا آخر ينبع من ضعف البنية التحتية التكنولوجية العامة (مثل جودة الإنترنت) وصعوبة الحصول على برمجيات متطورة بأسعار مناسبة.

ويمكن النظر إلى هذه التهديدات الخارجية من خلال عدسة تحليل PESTEL، حيث تعكس التحديات المالية الجانب الاقتصادي (Economic)، الصعب، بينما تعكس التحديات التقنية الجانب التكنولوجي (Technological)، وتشير التحديات التنظيمية غير المؤثرة إحصائيًا إلى أن الجانبين السياسي

(Political) والتشريعي (Legal) قد لا يمثلان العائق الأكثر إلحاحًا في الوقت الراهن مقارنة بالعوائق الاقتصادية والمعرفية المباشرة.

خلاصة القول، إن المشكلة الجوهرية التي تواجه المشروعات الصغرى في مدينة سرت هي معركة على جبهتين: جبهة داخلية تتمثل في ضرورة بناء القدرات المعرفية، وجبهة خارجية أكثر ضراوة تتمثل في مواجهة التكاليف الباهظة وضعف البنية التحتية الداعمة.

4. التوصيات

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي حددت ورتبت التحديات الأكثر تأثيراً على تطبيق المعايير المحاسبية في المشروعات الصغرى بمدينة سرت، يقدم الباحثان مجموعة من التوصيات الموجهة والقبالة للتطبيق، مصنفة حسب الجهات المعنية بها:

أولاً: توصيات موجهة للحكومة والجهات الرقابية:

1. **معالجة التحدي المالي (الأعلى تأثيراً):** نظراً لكون التحديات المالية هي العائق الأكبر، توصي الدراسة بضرورة تصميم حزم دعم مالي مباشر وموجه للمشروعات الصغرى، لا تكون في شكل قروض استهلاكية، بل مخصصة لأغراض التحول المحاسبي والرقمي، كأن تشمل:

✓ برامج لدعم تكاليف شراء تراخيص البرامج المحاسبية المعتمدة.

✓ توفير حوافز ضريبية للمشروعات التي تلتزم بتطبيق المعايير وتقدم قوائم مالية مدققة.

2. **معالجة التحدي التقني (الثالث تأثيراً):** يتوجب على الجهات المعنية العمل على تحسين البيئة التكنولوجية الداعمة لأعمال المشروعات، وذلك من خلال:

✓ الاستثمار في تحسين جودة واستقرار خدمات الإنترنت في المناطق التجارية والصناعية بالمدينة.

✓ تشجيع المطورين المحليين على تصميم حلول برمجية محاسبية مبسطة ومنخفضة التكلفة تتوافق مع احتياجات المشروعات الصغرى والبيئة الليبية.

ثانياً: توصيات موجهة للهيئات والجمعيات المهنية المحاسبية:

1. **معالجة التحدي المعرفي (الثاني تأثيراً):** يقع على عاتق الهيئات المهنية، دور محوري في سد الفجوة المعرفية، وذلك عبر:

✓ تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مكثفة، تطبيقية، ومنخفضة التكلفة (أو مجانية) تستهدف

أصحاب المشروعات والمحاسبين العاملين لديهم، مع التركيز على الجانب العملي وكيفية تطبيق المعايير بدلاً من التنظير الأكاديمي.

✓ إصدار أدلة إرشادية مبسطة باللغة العربية تشرح متطلبات المعايير الأساسية بأمثلة من واقع المشروعات الصغرى.

ثالثاً: توصيات موجهة لأصحاب المشروعات الصغرى:

1. **الاستثمار في بناء القدرات الداخلية:** يجب على أصحاب المشروعات إدراك أن المعرفة المحاسبية ليست ترفاً بل أصل استثماري. لذا، يوصى بتخصيص جزء من الميزانية، مهما كان صغيراً، للتدريب والتطوير المهني في المجال المالي والمحاسبي، سواء للمالك نفسه أو للمسؤول المالي.

2. **البحث عن الحلول التعاونية:** لمواجهة التكاليف المرتفعة، يمكن للمشروعات البحث في إمكانية تشكيل تجمعات أو اتحادات صغيرة للشراء الجماعي للبرامج المحاسبية أو للحصول على خدمات استشارية مشتركة، مما يقلل العبء المالي على كل مشروع بمفرده.

المراجع:

1. أبو نصار، محمد؛ العمري، أحمد. (2018). عوائق تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن. *المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية - سلسلة العلوم الإنسانية*، 20(2)، 83-110.
2. بن ناصر، عبد الحق. (2014). مدى التزام الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالمعايير المحاسبية. *مجلة الباحث الاقتصادي*، 2(2)، 11-28.
3. الجبوري، عبد الكريم محسن. (2016). معوقات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في الشركات الصغيرة والمتوسطة في العراق. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، 48(4)، 295-320.
4. جمعة، أحمد حلمي. 2015. *(دليل المحاسب إلى تطبيق معايير المحاسبة المصرية. الدار الجامعية.*
5. الخولي، سمير كامل محمد. 2016. *(المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.*
6. الحشيش، هبة. (2022). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على قرارات منح الائتمان: دراسة ميدانية على البنوك التجارية المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي*، 26(2)، 538-591.
7. الدليمي، لمى حسين علي. (2022). أثر تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية في الشركات الصناعية العراقية. *مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 58(18)، 347-362.
8. الزعبي، محمد علي. (2021). معوقات تطبيق معيار المحاسبة الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (IFRS for SMEs) في الأردن. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 17(1)، 1-24.
9. الغامدي، عبد الله بن علي. (2019). مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة*، 33(1)، 3-42.
10. القريو، أحمد سالم. (2020). تحديات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*، 8(2)، 105-130.
11. بوقرة، رابح، وبن إبراهيم، الغالي. (2022). صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر - دراسة ميدانية. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*، 6(1)، 1-22.
12. شحاته، السيد. (2020). *المحاسبة الدولية المعاصرة. دار التعليم الجامعي.*